



سلسلة (فضايا نهمك)

(1)

رسالة إلى الموظف

الصادق بن عبد الرحمن الغرياني

منهم ونحن لا نعلم؟

قال: أما إنهم إخوانكم ومن جلدتكم ويأخذون من الليل كما تأخذون، ولكنهم أقوام إذا خلوا بمحارم الله انتهكوها⁽¹²⁾.

وفي الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصيام وصلاة وزكاة، ويأتي قد شتم عرض هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، فيقصد، فيقص هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه من الخطايا، أخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار⁽¹³⁾).

الأمر بين يديك أيها الموظف، إما أن تكون من المقسطين على يمين الرحمن، أو تكون من المفرطين الغاشين الذين أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الجنة عليهم حرام عندما يسبق إليها السابقون.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(12) أخرجه ابن ماجه رقم 4245، وقال في الزوائد: إسناده صحيح ورجاله ثقات.
(13) مسلم رقم 2581.

كان من المقسطين يوم القيامة على منابر من نور، ففي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إنَّ المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن صلى الله عليه وسلم، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا⁽⁹⁾)، وفي الخبر: "عدل ساعة أفضل من عبادة سنة"، ومن ضيَّع وغشَّ فيما ولي عليه من وظيفة أو غيرها، حرَّم الله عليه الجنة، ففي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته، إلاَّ حرم الله عليه الجنة⁽¹⁰⁾).

فأين هذا ممن بنى المسجد وأحسن إلى اليتيم ومات وفي جيبه أموال المؤسسة، وفي عنقه تبعات العباد والبلاد وظلَّاماتهم؟!

لا شك أن ترك الحرام أفضل من التطوع بالصوم والصلاة وقيام الليل، يدل لذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: (من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة بأن يدع طعامه ولا شرابه⁽¹¹⁾)، وفي حديث ثوبان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لأعلمن أقواماً من أمتي يأتون يوم القيامة بحسنات أمثال جبال تهامة بيضاً، فيجعلها الله صلى الله عليه وسلم هباء منثوراً، قال ثوبان: يا رسول الله صفهم لنا، جلهم لنا، أن لا نكون

(9) مسلم رقم 1827.
(10) مسلم رقم 380.
(11) البخاري رقم 1804.

إفراج عن أموال أو سلع، أو الحصول على عطاء في مناقصة، أو التكليف بعمل، أو القبول في وظيفة أو دراسة، أو إصدار شهادة أو معادلة، أو تقرير طبي أو علاج مريض، أو للحكم لأحد أو عليه في النيابات والقضاء، يشترط لذلك كله مالا يضعه في جيبه، ثم يبني منه مسجداً، أو يكفل أيتاماً، أو ينفقه في سبيل الله، وما يُنفق من المال الحرام في هذا ونحوه لا أجر للمنفق فيه، ولا ثواب له عليه، فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إنَّ الله طيب لا يقبل إلا طيباً⁽⁷⁾)، ومن كف من المسؤولين في إدارته عن الظلم، وحافظ على مال الأمة في وظيفته، ووَضَعَه موضعه، وأنصف النَّاس فأوصل لهم حقوقهم، وأقام العدل بينهم، هو أفضل ممن منع الناس حقوقهم، ثم أنفق وتصدق من المال الذي تعدى عليه، وأعظم منه أجراً، حتى لو لم يبن مسجداً، ولم يكفل يتيماً، وهذا ليس في الوظائف خاصاً بالوزراء وكبار المسؤولين، بل يعم كل عامل في الدولة من الغفير إلى الأمير، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول⁽⁸⁾)، فمن عدلَ منهم أو من غيرهم فيما وُلِّي عليه مهما كانت مسؤوليته، حتى الرجل في بيته،

(7) مسلم رقم 1015.
(8) البخاري رقم 893، مسلم رقم 4828.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله،
وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد:

فإن صلاح العاملين في إدارات الدولة
ومؤسساتها، هو صلاح الدولة، وفسادهم هو
فساد الدولة، والفساد الإداري معناه: التفتت
والتفريط والتهاون في الأداء الوظيفي، أو في
الواجبات والمسؤوليات وعدم الانضباط، مما يؤدي
إلى فساد الذمم، والظلم، وإضاعة الحقوق والمال
العام.

وعكسه الإصلاح الإداري؛ ومعناه: الانضباط
في الأداء الوظيفي كماً وكيفاً بما يحقق أعلى
مستوى في التنمية والإنتاج، والتقيّد في ذلك كله
بالقوانين.

الأول: - أي الفساد - محرم شرعاً؛ لأن الله ﷻ
يقول: ﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾⁽¹⁾،
والثاني: - أي الإصلاح - واجب شرعاً لقول الله ﷻ:
﴿وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾⁽²⁾.

العجب أن بلاد العرب والمسلمين تتصدر قوائم

الفساد، وتأتي في ذيل قوائم الإصلاح، مع أن
هناك في السنين الأخيرة صحوة دينية، وعناية
فائقة بتحفيظ القرآن الكريم، وطبع المصاحف
وإهدائها بسخاء، واعتناء بتشديد المساجد
وزخرفتها وصرف الأموال الطائلة عليها، وتُعقد في
هذه البلاد المسابقات المحلية والدولية لحفظه
القرآن، وتُرصد لها الجوائز الرفيعة، ولكن ما
العمل؟ الحروف محفوظة، والحدود والأحكام
مُضَيَّعة، والفعل والعمل يخالف الشعار والقول،
وكان القرآن الذي نعقد له المسابقات ونعتني
بمصاحفه يخاطب سنغافورة والدانمرك ولا
يعنينا!.

صار حالنا ونحن نقرأ القرآن الكريم ونُقرؤه
أولادنا ونربيههم على مخالفته بسلوكنا؛ كالحال
التي أخبر بها النبي ﷺ عن الخوارج: (يقرءون
القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم، لا يجاوز
حناجرهم)⁽³⁾؛ كناية على أنهم يُحَسِّنُونَ به صواتهم
ويُعرضون عن أحكامه، أو يؤولونه تأويلاً فاسداً
باطلاً على غير وجهه، فأين الخلل وما السبب؟.

لعل الخلل يتمثل في الآتي:

1 - القول كثيرٌ والعمل قليلٌ، وغيرنا عَكَسَ،

فتقدموا وتأخرنا، وما أخذ به غيرنا وتركناه هو
الذي طلبه منا القرآن، قال تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا بِسَيْرَى اللَّهِ
عَلَّكُمْ وَرَسُولُهُ، وَالْمُؤْمِنُونَ﴾⁽⁴⁾، ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا
تَفْعَلُونَ كَبِرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾⁽⁵⁾؛ فكم
من شاكٍ من عيوب الآخرين؛ من (الروتين)،
والتعطيل، وغياب الموظفين، واستغلال الوظيفة،
وسرقت المال العام والتحايل عليه أو التفريط فيه،
والحرص على المنصب والوصول إليه بالمداهنة
والتملُّق والمدح الكاذب وادعاء ما ليس فيه، وهو
يفعل بعض ما يشكوا منه أو كله، ويغفل عن أن
من أخذ شيئاً من المال العام بغير وجه حق هو
سارق وأن من عطل حاجات الناس ظالم، وأن
الموظف الذي دوامه ثمان ساعات مثلاً ولم يداوم
منها إلا على ست ساعات لا يحل له من مرتبه إلا
ما يقابل الست ساعات، والزائد على ذلك هو من
اختلاس المال العام لا حق له فيه.

2 - الفهم الخاطئ للتدين، والخلل في ترتيب
الأولويات الشرعية، فلا تُنزل الأعمال والطاعات
المأمور بها منازلها، ولا تُرتَّب في الأولويات
مراتبها، لا شك أن رفع ظلم عن مظلوم واحد في
الوظيفة التي أسندت إليك، خير لك من التصديق

بألف مصحف، وبناء مسجد؛ لأن الأول فرض
متعين عليك، والثاني نفل وفعل خير أمره إليك،
وقد صح عن ﷺ: (... وما تقرب إلي عبدي بشيء
أحب إلي مما افترضت عليه)⁽⁶⁾، وهذا الخطأ في
التدين بترك الواجبات، والحرص على المستحبات
شائع وذائع، فتجد الموظف الذي يخرج من
مكتبه، أو المدرس الذي يغيب عن طلابه، ليعود
مريضاً في المستشفى، أو ليُعزِّي في ميت، ومن
يترك مركبته في موقف يسدُّ الطرق أو يضيقها،
يحبس مركبات أخرى، أو يخنق بها الطريق العام
الساعات الطوال، فيعتدي على حق غيره، يقفل
الطريق ويعطل مصالح الناس يحبس مركباتهم
ليصطف في المقبرة يقدم العزاء، أو ليلحق عَجلاً
بصلاة الجماعة في المسجد ولا يقيم وزناً لما سببه
تعد على حق غيره لا يخلصه منه إلا صاحب الحق
عند الخلاص يوم لا درهم ولا دينار.

ولهذا الفهم الخاطئ للتدين صور أخرى كثيرة في
حياتنا من أنك تجد رئيس المؤسسة الذي يختلس
أموالها والمسؤول عن الإدارة الذي لا يراعي في
حقوق المسلمين إلا ولا ذمة، يشترط لتوقيعه في
إصدار ترخيص، أو إعطاء إذن في تخليص حق، أو

(1) القمص آية 77.
(2) الأعراف آية 142.

(3) سنن أحمد حديث رقم 706.

(4) التوبة آية 105.
(5) الصف آية 2-3.

(6) البخاري رقم 6137.